كيفية تطور الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة اللبنانية مع تطور تاريخ لبنان

وجيه حيدر *

تُعد المرأة جزءًا لا ينفصل بأي حال من الأحوال من كيان المجتمع الكُليّ، كما أنها مكوّن رئيس للمجتمع، بل تتعدّى ذلك لتكون الأهم بين كلّ المكونات. خلق الله تعالى الجنسين الذكر والأنثى ليُكمل كلّ منهما الآخر حيث وفّر لهما كل الأدوات والأساليب الممكنة لإنماء الحياة ونهضتها على الأرض. جاءت الأديان السماوية لتُنظّم علاقاتهما وتدفعهما لبذل أقصى الجهود لتحقيق غاية الله الذي خلق الإنسان لأجلها.

يُعدّ دور المرأة في المجتمع كبيرًا جدًا، وذا أثر بالغ الوضوح، كما أنّه دورٌ حساسٌ جدًا، وأن تحييد دورها وابتذالها واستغلال قدراتها بشكل يفوق قدرتها واستنزافها، يقود لضياع المجتمعات وتشتّتها، وهدم الأسر وتقويض بنائها. شغلت المرأة عبر العصور أدوارًا مهمّة، وكانت فاعلة ونشيطة في وضع القوانين والسياسات، وفي تسيير حركة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أشاد المصريون العظماء بفضل العمل الإنساني، وعدّوه فضيلة إنسانية، من هذا المنطلق، حرصوا على اشراك المرأة في تحمل أعباء ومسؤوليات الحياة على قدم المساواة مع الرجل، ودلّت النصوص التاريخية في مصر القديمة، على أن المرأة قديمًا زاولت التجارة إلى جانب الزراعة، وكانت نشيطة وفاعلة في هذا المضمار، كما استحدثت مصانع وورش صناعة الملابس والأدوية التابعة للدولة[1]. أما الكونفوشيوسية التي ترى أن استقرار المجتمع واستمراره يتم من خلال نظام أسري متماسك، فتلعب فيه المرأة دورًا مهمًا ورئيسًا من شأنه أن يساعد على قيام نظام سياسي يكفل الحرية والمساواة، ويحقق العدالة بين أفراد المجتمع، كما أنها دعت إلى تزويد أفراد الأسرة، ومنهم المرأة بالعلوم والمعارف الإنسانية، إلا أنها حددت دور المرأة بالعمل على استمرار الأسرة واستقرارها فقط[2].

أما نظرية أفلاطون حول المرأة فقد قامت على مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وجميع الإلتزامات المدنية، وتقلد الوظائف العامة، معتمدًا في ذلك على مقولة أساسية تتمثل في أنه لا فرق بين المرأة والرجل، وان وجد فإنّه لا يكون جوهريًا، لكنه اختلاف عرضي يرتبط بأداء الوظيفة الجنسية، لذلك يجب على الدولة أن تسوي بينهما في الحقوق والواجبات وتقاليد الوظائف، ويمكن أن يتقلد كل منهما الحكم إذا كان كفوءًا لذلك[3]. في روما كانت عمليات تصنيع المواد الغذائية، والملابس والغزل والنسيج وحياكة السجاد حكرًا على النساء اللواتي زاولنَها في ورشات ومصانع خاصة، كذلك مارست المرأة

التجارة، وعملت جنبًا إلى جنب مع الرجل في مناجم الذهب والفضة[4]. كانت المرأة قبل الإسلام في شبه الجزيرة العربية تعيش ضمن القبائل التي كان لا حصر لها، حيث اختلف وضع المرأة ودورها من قبيلة إلى أخرى، غير أن التاريخ أثبت أن الغالبية العظمى من القبائل العربية، كانت تسوي بين رجالها ونسائها في كثير من الحقوق والواجبات، كما زاولت بعض الفنون والصناعات السائدة في ذاك العصر، كذلك برزت منهن الشاعرات كالخنساء التي تصدّرت معلقاتها أسواق عكاظ، وحكّمت شعر أعتى الشعراء، وكانت منهن المقاتلات، والمحترفات لفن القيافة، ومنهن التاجرات وصاحبات الثراء كالسيدة خديجة وهند، ومنهن من صنع التاريخ العربي القديم كملكة سبأ[5].

في العصور الوسطى التي تعدّ من أشد العصور جاهلية وظلمًا، فإن المرأة مع ذلك لم تحرم من ممارسة العمل إبانها على الرغم من أنها لم تحظ بالمساواة التامة مع الرجل، فإن وضعها يُعدّ نسبيًا أفضل من العصور السابقة، واللاحقة لتلك المرحلة[6]. بمجيء الإسلام استطاعت المرأة الحصول على حقوقها المدنية والاجتماعية، فكرمها وساواها بالرجل، فكل منهما يكمل الثاني، وللاعتراف بها سمح لها الاحتكاك بالعلماء، وتعلم مختلف تعاليم دينها، من فقه وقرآن وسنة نبوية، وما ساعد على إثبات وجودها هو مشاركتها في الدعوة إلى الدين الاسلامي كما ورد في الآية الكريمة ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[7].

وشاركت المرأة في الفتوحات الاسلامية كمقاتلة وممرضة، مما مهّد لها الدخول إلى سوق العمل، وجعل لها حقًّا في الميراث، وأن تتصرف بما تملك كالرجل تمامًا، بحيث لم يفرق بينهما كما ورد في الآية الكريمة: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾[8].

– واقع المرأة اللبنانية

من المسلم به أن الوضع الاجتماعي للمرأة اللبنانية قد تغير تغيرًا جذريًّا عما كان عليه من قبل عقدين أو أكثر. فالمنزل ظل حتى عهد ليس ببعيد، عالم المرأة؛ تولد، وتعيش، وتعمل، وتموت فيه، إنه عالم ثابت، ترث فيه المرأة أدوارها الاجتماعية عن أمها، لكن عالم المرأة اليوم غير عالم الأمس، فبفضل التربية والتعليم والعمل الثابت تبدّلت أحوالها، فتزايد عدد المتعلمات والعاملات، وصارت المرأة اللبنانية تشارك الرجل إلى حدّ ما في الحياة العامة، كما تراجع جزئيًا سلطان العادات والتقاليد الذي كان يكبلها، ويحدد دورها ومركزها الاجتماعيين.

إن الكثيرات من النساء اللبنانيات قد يجدن أنفسهن اليوم في صراع مع صورتين؛ صورة تقليدية يحملها التراث والماضي، فالمرأة في الثقافة التقليدية تدور دائما في فلك رجولي، وصورة واقعية ومستقبلية تعكسها حياة النساء اليومية. إن المعاناة التي تعيشها الكثيرات من النساء نتيجة لاختياراتهن التي قد تتعارض أحيانًا مع ما

يتوقعه منهن المجتمع، ليست في الحقيقة نتيجة ذنب اقترفته، وإنما بسبب أن الثقافة والتقاليد قد رسمت أدوارًا محددة للرجال والنساء منذ سنوات طويلة، ولم تنجح بعد في تطوير نفسها لتواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي شهدتها العقود الأخيرة، فمن حق كل إنسان بما في ذلك المرأة أن يعيش حياته بالشكل الذي يستجيب لاحتياجاته، ويمنحه درجة أكبر من الشعور بتحقيق الذات. وبناءً عليه فإن تشجيع التوازن بين دوري المرأة يتطلب الوعي المجتمعي بضرورة تقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة للمرأة، ضمن نظام مطور لممارسة العمل، وأهمية المرأة ومركزها داخل الأسرة والمجتمع يجعل مسألة تقديم السند والدعم اللازمين ضرورة حتمية. في لبنان لا يوجد في التشريع اللبناني نصّ يتعلق بالأهلية المدنية للمرأة، بل أن هناك نصوصًا مختلفة تنظم الأهلية للبنانيين عامة، وبهذا تتمتع المرأة التي أتمت الثامنة عشر من العمر بالأهلية الكاملة، إلا في الحالات التي ينصّ عليها القانون على خلاف ذلك، وللمرأة اللبنانية الحق في تملك الأموال، وإدارتها والتمتع بها، فلها الأهلية المدنية لهذا الحق[9].

– المرأة في الإحصاءات اللبنانية:

بات من المعروف أن لبنان لم ينجز أي تعداد للسكان لمعرفة عدد سكانه وخصائصهم منذ العام 1932، وقد شكلت بعض الأعمال الإحصائية (بالعينة) بديلًا من تلك التعدادات، كالدراسة التي نفذتها وزارة التصميم العام في العام 1964، والدراسة التي قامت بها إدارة الإحصاء المركزي في العام 1970، والإحصاء الذي قامت به وزارة الشؤون الإجتماعية بالإشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp) في العام 1997.

في العام 1964 رفع مدير الأحوال الشخصية آنذاك السيد بشور حداد تقريرًا مفصلًا إلى وزارة الداخلية أورد فيه عدد اللبنانيين حتى تاريخ 31\12\1964. تضمن التقرير تفصيلًا كاملًا لعدد اللبنانيين، ذكورًا وإناثًا في كل قضاء، ومحافظة، ويظهر التقرير أن عدد اللبنانيين ارتفع بنسبة كبيرة خلال الـ15 سنة الأخيرة، التي سبقت هذا الإحصاء، وقد بلغت هذه الزيادة حوالى 800 ألف نسمة، إذ إن عدد اللبنانيين وفقًا للتقديرات الإحصائية القديمة، كان مليون ونصف المليون نسمة، في هذا المسح قدرت الإحصاءات الرسمية أن عدد سكان لبنان بلغ ثلاثة ملايين و300 ألف نسمة، أما المقيمون فقد بلغ عددهم مليونين و367 ألفًا و141 شخصًا، توزعوا حسب المناطق اللبنانية والجنس وفقًا ما يلي[10]:

أولًا: في محافظة بيروت جاء عدد السكان اللبنانيين 330.995 نسمة، بلغ عدد الذكور 165.462 بينما عدد الإناث بلغ 165.533 إمراة، وبذلك تكون نسبة النساء 50.01% من نسبة السكان.

ثانيًا: في جبل لبنان: بلغ عدد السكان اللبنانيين في محافظة جبل لبنان 678.687 نسمة، منهم 357.815 رجلا، و320.872 امرأة، وبذلك سجلت نسبة النساء 47.28% من نسبة سكان القضاء.

ثالثًا: محافظة الشمال: بلغ عدد السكان اللبنانيين في محافظة الشمال 551.409 نسمة، بلغ عدد الذكور 287.007 أشخاص، أما النساء فبلغ عددهن 264.402 امرأة، أي ما نسبته 47.95% من سكان المحافظة.

رابعًا: محافظة لبنان الجنوبي: بلغ عدد السكان 458.958 نسمة، 240.284 ذكرًا، و218.674 امرأة لبنانية، وبذلك تكون نسبة النساء 47.64%.

خامسًا: محافظة البقاع: بلغ عدد اللبنانيين في البقاع 347.092 نسمة، وبلغ عدد الذكور 181.766 شخصًا، أما النساء فبلغ عددهن 165.326 امرأة، أي ما نسبته 47.53%. ووفقًا لهذا الإحصاء يكون عدد الذكور اللبنانيين في جميع المناطق اللبنانية مليونًا و232 ألفا و334 فردًا، ومجموع عدد النساء اللبنانيات مليونًا و134 ألفًا و807 نساء، وبلغت نسبة النساء 48% من سكان لبنان. أما فيما يتعلق بنسبة النساء في المحافظات فقد جاءت بيروت أولًا 50%، ثم الجنوب 47.64%، فالبقاع 47.63%، والشمال 47.43%، وأخيرًا جبل لبنان بنسبة 47.28%. في العام 1972 بلغ عدد سكان لبنان 2،126،325[11] نسمة، بلغ عدد الذكور 1.080.015 رجلا، أما عدد الإناث فكان، 1.046.310 نساء، حيث بلغت نسبة النساء 49.2 % من إجمالي عدد سكان لبنان، أما في العام 1996 فبلغ عدد سكان لبنان 3.111.830[12] شخصًا، احتلت المرأة اللبنانية نسبة 50.4% من إجمالي عدد سكان لبنان، وبذلك تشكل المرأة أكثر من نصف المجتمع اللبناني من حيث تعداد السكان.

على الرغم من الفكرة الشائعة أن عدد الإناث أكثر من عدد الذكور في لبنان، ويمكن أن يكون ذلك صحيحًا في الواقع، إلا أن الأرقام المسجلة في الدوائر الرسمية تشير إلى أن عدد اللبنانيين الذين يحملون الجنسية اللبنانية (بما فيهم المهاجرين) في بداية عام 2015، وصل إلى 5.135.338 مواطنًا بينهم 2.564.372 أنثى، و2.570.960 ذكرًا، أي بنسبة مناصفة بين الجنسين تقارب الـ50 %. وبلغ متوسط عدد الولادات سنويًا خلال السنوات الخمس الماضية 100.045 ولادة، منها 48.930 ولادة أنثى، أي بنسبة 49%، و51.115 ولادة ذكر، أي بنسبة 51%، وهذه الأرقام تتعارض مع ما هو شائع أن عدد ولادات الإناث أكثر من الذكور.

من جهة أخرى، بلغ متوسط عدد الوفيات سنويًا خلال السنوات الخمس الماضية 24.968 حالة وفاة، منها 11.363 وفاة أنثى أي بنسبة 45،5%، و13.605 وفاة ذكرًا أي بنسبة 54،5%.

تشير هذه الأرقام إلى أن اللبنانيين يتزايدون سنويًا بمقدار 75077 نسمة منهم 37567 أنثى أي بنسبة 50%، و37510 ذكور أي بنسبة 50%[3].

- **تطور وضع المرأة في التعليم**

شهد لبنان تحسنًا ملموسًا في الأعوام الأخيرة في نسب الالتحاق المدرسي، والإلمام بالقراءة والكتابة للنساء والرجال

على حدٍ سواء، لكن على الرغم من التحسن العام في نسبة الأمية على الصعيد الوطني (11.6%) تبقى نسبة النساء أعلى من نسبة الرجال على وجه العموم، حيث تبلغ نسبة الأمية المحتسبة لدى النساء والبالغات 10 أعوام أو أكثر نحو 16% مقارنة مع 7.2% للرجال، وتأخذ نسبة الأمية العمرية في الارتفاع مع تقدم العمر، فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة الأمية للفئة العمرية 24-20 سنة للنساء (3.9%)، فقط، وبفارق كبير جدًا عن مثيلتها للنساء في الإعمار 70 سنة وأكثر، (63.1%)[13]. تراجعت نسبة الأمية للنساء في لبنان بين 10-14 عامًا من 12،1% في العام 1970، إلى 1،7 % في العام 1997، وتراجعت ايضًا للفئة العمرية 20-24 عامًا من 5.28% في العام 1970 إلى 3.9 % في العام 1997، وهذا التراجع العام مرده إلى الازدياد في معدلات الالتحاق المدرسي خلال هذه المرحلة[14]، وتعدّ نسبة الأمية للرجال والنساء في لبنان من أدنى النسب بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى التي تسجل في معظمها نسبة أمية للإناث تفوق 50% مع متوسط إقليمي يوازي 54% للنساء، و32% للرجال، ويظل لبنان مشابهًا للدول العربية الأخرى في مدى الفجوة بين الجنسين في معدلات الأمية، فتصل هذه الفجوة إلى الضعفين تقريبًا بمتوسط إقليمي يبلغ 1,7 امرأة أمية لكل رجل أميّ[15]. في العام 1963 بلغ عدد التلامذة في المدارس الرسمية الإبتدائية للعام الدراسي 1963 - 1964 "134.951" طالبًا، وبلغ عدد الطالبات 55.108 طالبات، أي ما نسبته 40.8% مقارنة مع عدد الطلاب الذكور الذي بلغ 79.843 طالبًا أي ما نسبته 59.2%، في حين أن عدد التلامذة في المدارس الرسمية للمرحلة التكميلية والثانوية من العام نفسه، بلغ 21.608، بلغ عدد الطالبات 6,677 طالبة أي ما نسبته 31% من عدد الطلاب[16]. أما في العام الدراسي 1970 - 1971 فبلغ عدد الطلاب في المدارس الرسمية للمرحلة الابتدائية 192.633 طالبًا، سجلت الطالبات منهن عدد 86.347 بنسبة بلغت 44.8%، وبلغ عدد التلامذة في المرحلة التكميلية والثانوية للعام الدراسي نفسه 75.789، في حين أن عدد الطالبات بلغ 30.586 أي ما نسبته 40.4% من مجموع الطلاب[17].

في العام 1996 بلغ عدد التلامذة في المرحلة الإبتدائية 317.635 طالب، احتلت النساء عدد 153.136 أي ما نسبته 48%، وفي المرحلة المتوسطة بلغ عدد التلامذة 167.947 طالبًا، بلغ عدد الطالبات 85.652 أي ما نسبته 51% من عدد الطلاب، وفي المرحلة الثانوية بلغ عدد التلامذة 59.152 طالبًا بلغ عدد الطالبات 35،013 طالبة أي ما نسبته 51% من عدد الطلاب[18].

من خلال هذه الدراسة تبين أن معدل التسرب المدرسي لدى النساء ينخفض عمّا هو عليه عند الذكور في المرحلتين المتوسطة والثانوية، أما في التعليم العالي، فبلغت نسبة الإناث المسجلين في التعليم

العالي في لبنان نحو 51% من اجمالي عدد الطلاب، وقد ارتفعت هذه النسبة في الأعوام الماضية، إذا كانت النساء تشكل 22،7% فقط من إجمالي عدد طلاب الجامعة اللبنانية في العام 1970، و46% في العام 1980 -1981، بينما أصبحت تشكل حوالي 52% من الطلاب في هذه الجامعة في العام 1993- 1994، أما الجامعات الخاصة، فإن نسبة الإناث من إجمالي عدد الطلاب، تبقى دون نسبة الرجال، وإن كانت قد ارتفعت خلال المرحلة ما بين 1980 -1994، وتشير إحصاءات العام 1996 إلى أن النساء يشكلن غالبية الطلاب المسجلين في فروع الآداب والعلوم الإنسانية (77%)، ودور المعلمين (94%)، بينما لا يمثل نسبتهن في فروع الهندسة إلا نحو (23.6%)، وقد أشارت المعطيات في دراسة أخرى حول القوى العاملة النسائية في لبنان، أن غالبية النساء العاملات اللواتي حصلن على شهادات جامعية قد تخصصن في حقل الآداب والعلوم الإنسانية (30.4%) والاقتصاد وإدارة الأعمال (18.4%)، وأشارت هذه الدراسات إلى أن حقول التخصص هذه هو من الحقول المفضلة للطالبات[19].

- مشاركة المرأة اللبنانية في السياسة:

تؤثر البيئة السياسية والاجتماعية في موقع المرأة في المجتمع ودرجة مشاركتها الفاعلة في عملية صنع القرار على المستوى الوطني، كذلك تؤثر على منحى تطور أوضاع المرأة عمومًا، وبرغم التحسن اللافت الذي شهدته أحوال المرأة اللبنانية وأوضاعها على الصعيد الاجتماعي إلا أن مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية ما زالت دون المستوى المنشود، وقد أشارت الإحصائيات إلى أن نسبة مشاركة المرأة في صنع القرار في الدول الإسلامية والعربية لا تتجاوز 5.6%، بينما تقارب 39.7% في الدول الإسكندنافية، أما في الدول الأوروبية فقد وصلت إلى 31%، وفي الولايات المتحدة الأميركية وصلت إلى 17.6%[20].

على الرغم من خصوصية لبنان، الذي عرف الديمقراطية قبل معظم البلدان العربية، فإن حظوظ المرأة في لعب أدوار سياسية مهمة كانت وما زالت قليلة، وفي كل انتخابات برلمانية تكون نسبة المرشحات النساء للإنتخابات ضئيلة جدًا، ذلك لأن أبرز الفائزات في الإنتخابات ينتمين إلى حزب معين، الأمر الذي يحدّ من إثباتهن لقدراتهن كقائدات ورائدات في عملية التغيير. ومن المعروف أن الدستور اللبناني أمر المساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات منذ العام 1926، إلا أن المرأة اللبنانية لم تأخذ حقوقها السياسية في المشاركة انتخابيًا وترشيحيًا إلافي العام 1953، حيث بين عامي 1950 و1952، اجتمعت الهيئات النسائية في لبنان تحت شعار إقرار حق المرأة اللبنانية في الانتخابات والترشيح[21]. وكانت اللّجنة الادراية والعدلية البرلمانية المكلفة بدرس مشروع منح حقوق المرأة السياسية قد صدقت على المشروع بالأكثرية وأحالته إلى المجلس النيابي في العام 1951[22]. في

1952\11\4 صدر المرسوم الاشتراعي الرقم 6 الذي عدل قانون الانتخاب اللبناني الصادر في 10\8\1950، وأعطيت المرأة بموجب المادة 21 حق الاقتراع والتمثيل النيابي شرط حيازتها على شهادة التعليم الابتدائي على الأقل[23]. بتاريخ 18 شباط 1953، وبعد نضالات واسعة ومتنوعة انتزعت المرأة اللبنانية حقوقها السياسية كاملة[24] بإلغاء المادة 21 من قانون الانتخابات والذي يشترط على المرأة حصولها على شهادة علمية، وذلك ضمن قانون الإنتخابات الجديد الذي نشره رئيس الجمهورية كميل شمعون بتاريخ 24 نيسان 1957[25]. على الرغم من ان المرأة اللبنانية قد حصلت على حقّ الإنتخاب والترشيح إلا أنها لم تمارس هذا الحق بالفعل إن من جهة حرية قرارها في اختيار نواب المجلس، أو في إمكانية وصولها إلى المجلس النيابي، إذا غالبًا ما ارتبط دخول المرأة اللبنانية مجلس النواب بالرجال أصحاب النفوذ، فإما انتخبت بعد مقتل والدها (ميرنا البستاني أول امرأة لبنانية دخلت البرلمان في 28 آذار 1963 وذلك بعد فوزها بالتزكية أثر وفاة والدها النائب أميل البستاني)، ونايلة التويني (ابنة النائب والصحافي جبران تويني الذي اغتيل في كانون الأول 2006)، أو بعد مقتل زوجها (نهاد سعيد، نايلة معوض، صولانج الجميل)، أو سجنه (ستريدا جعجع)، أو فازت بسبب تبني الأحزاب الكبرى لترشيحها (بهية الحريري وغنوة جلول وجيلبرت زوين)[26].

شكلت المرأة 59% من حجم الناخبين في انتخابات العام 2009، برغم هذا الحجم الكبير للقوى النسائية في القوائم الإنتخابية إلا أن حجم وجودها في البرلمان لا يتجاوز الـ1%، وقد شهدت انتخابات العام 2009 تراجعًا ملحوظًا لدور المرأة ترشيحًا وفوزا[27] حيث انحصر عدد المرشحات الإناث للانتخابات النيابية في العام 2009 بـ12 مرشحة، فازت منهن 4 فقط[28].

أما أخيرًا في العام 2018، فبلغ عدد المرشحين 976، احتلت المرشحات الإناث عدد 111 مرشحة وهو يعدّ رقمًا قياسيًا غير مسبوق في تاريخ البلاد، وقد أورد خبراء انتخابيون "الحماسة النسائية" بشكل أساسي، إلى القانون الإنتخابي الجديد، وقد استطاعت 86 امرأة من إجمالي 597 مرشحًا موزعين على 77 لائحة الإنضواء ضمن لوائح وفق ما يفرضه قانون الإنتخاب الجديد الذي يقوم على أساس لوائح مغلقة ويعتمد النظام النسبي للمرة الأولى[29]. أما على صعيد الوظائف التامة، فمن الملاحظ تدني نسبة النساء من الفئتين الإداريتين الأولى والثانية، وقد تشكل النساء أكثر من 2% من إجمالي العاملين في مراكز الفئة الأولى، و10% من مراكز الفئة الثانية[30].

- دور المرأة في الحياة البلدية والحزبية:

إن مشاركة المرأة في الإنتخابات البلدية قد خضعت هي أيضًا لتمييز وقيود، إذ كان للأوروبيين مقاعد مخصصة في المجالس البلدية يشتركون في التصويت والترشيح لأي جنسية انتموا، بينما حرمت صراحة

للنساء اللبنانيات هذا الحق، إلى أن صدر قانون في 31 تشرين الثاني 1952 الذي ألغى التمييز، لكن هذا القانون كان يعتمد القواعد الإنتخابية، ولم تكن النساء بعد مسجلة في القوائم الإنتخابية، ولم تتمكن من المشاركة في الإنتخابات البلدية حيث أنه تمّ تعيين ثلاث نساء في المجلس البلدي لمدينة بيروت هن: ابتهاج قدورة، ولور ثابت، وألن ريحان. وحققت المرأة انتصارات رائعة سنة 1963، عندما رفع أهالي مزرعة الضهر (الشوف) أول مواطنة لبنانية إلى سدة رئاسة البلدية وهي الآنسة تريز عيد، وفازت بستمائة صوت، أي بنسبة 60% من مجموع أصوات الناخبين[31].

تشير دراسة أجرتها "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة" عن مشاركة النساء في الإنتخابات البلدية في لبنان، إلى أن عدد النساء اللواتي ترشحن للإنتخابات التي جرت في حزيران 2016 بلغ 1485 مرشحة، مسجلًا ارتفاعًا طفيفًا عن العام 2010 حيث بلغ عدد المرشحات 1346 مرشحة، في حين لم يتجاوز 552 مرشحة عام 2004، وقد بلغت نسبة الفائزات من الفائزين في آخر انتخابات بلدية 5.6% في وقت لم تتجاوز نسبة المرشحات من إجمالي المرشحين 6.5%، وسجلت محافظة بيروت أكبر نسبة نجاح للمرأة بلغت 14.3% حيث فازت ثلاث نساء بالعضوية في بلدية بيروت مقابل 21 رجلًا[32].

أما في ما يتعلق بدخول المرأة في الأحزاب السياسية، فكانت عملية إثبات وجود، فالمرأة انتسبت إلى الأحزاب منذ نشأتها، وإثبات الوجود هذا له مدلولاته الخاصة والمعبرة بمعزل عن نسب النساء المنخرطات في هذا الحزب أو ذاك، أو الدوافع الكامنة وراء هذا الإنتساب، وكان دخول المرأة إلى الأحزاب اللبنانية كافة في أغلب الأحيان في إطار القطاعات الطلابية أو في سن الشباب، وشاركت الطالبات بشكل واسع بمختلف التحركات الطلابية التي كانت تجري في لبنان إسوة بالطلاب الشباب. وكانت في الحركة الطلابية، وجوه قيادية نسائية عديدة، لكن خارج إطار العمل الطلابي، وغالبًا ما كانت النساء تنتهي إلى لجنة نسائية في الحزب أو لجنة شؤون اجتماعية، وينحصر عملها في مجالات غير سياسية، أو في أحسن احتمال يتركز عملها على تقديم مقترحات في المواضيع المتعلقة بالنساء.

من هنا نستدل بأن دور المرأة الحزبي لم يكن ذا فعالية كبيرة مثل دور الرجل، والسبب في ذلك، أنها لم تصل إلى مراكز القيادة الحزبية، ولا حتى لأخذ دور سياسي كبير. لذا "لم تبرز أية امرأة في أي حزب لبناني في مركز قيادي أساسي، ثم أن ظاهرة الطالبات والشابات الملتزمات بالسياسة لم تلبث أن تراجعت خاصة أن أكثرية النساء يبتعدن عن النشاطات العامة، ومنها النشاطات السياسية عند دخولهن الحياة الزوجية والأسرية[33].

من هنا نستنتج أن ندرة وجود المرأة وضعف نسبة مشاركتها في النشاطات الحزبية والسياسية يعود إلى سببين: عدم تطور العقلية السائدة بالنسبة "لموقع المرأة"،

وعدم تطور التقاليد الخاصة بالأسرة. وقبيل سنة 1975 كانت فسحة من الأمل في تطور العمل الحزبي بشكل يدمج المرأة تدريجيًا في العمل السياسي المنظم، فمثلًا لدى تأسيس الحزب الديمقراطي في لبنان، كانت نسبة النساء في الهيئة التأسيسية لهذا الحزب 3 على 7 ما يقترب من النصف وهي نسبة جيدة بالنسبة لتلك الفترة، وفي الأحزاب الأخرى كانت نسبة الأعضاء النساء تتراوح من 3 إلى 7 في المئة موزعة على الشكل التالي:

- حزب الكتائب اللبنانية: 6-7%
- الحزب التقدمي الاشتراكي: 3-5%
- الحزب الشيوعي البناني: 7-8%[34]

- دور المرأة في الحياة الاقتصادية:

تشكل النساء العاملات نحو 25% من حجم القوى العاملة، مما يجعل مشاركة المرأة بالانتاج أقل بكثير من حجمها في المجتمع. إذ يبلغ عدد النساء العاملات نحو 325 ألف امرأة عاملة من نحو 1300 مليون عامل، لكن يمكن ملاحظة أن نسبة مشاركة المرأة في العمل قد ارتفعت من 13% عام 1970 إلى النسبة الحالية عام 2014، وتختلف نسبة المشاركة بين مهنة وأخرى، ففي قطاع التعليم وصل عدد النساء في العام 2013 إلى 72.380 أنثى أي ما نسبته 76.6% من إجمالي العاملين في التعليم ما قبل الجامعي، وهذه النسبة ارتفعت مقارنة مع عام 2003، إذ بلغ عددهن حينها 59.860 أنثى شكلن يومها ما نسبته 71% من إجمالي العامل في قطاع التعليم ما قبل الجامعي.

في المرحلة الجامعية بلغ عدد الإناث 76.7 أستاذة أي ما نسبته 37.8% من إجمالي عدد الأساتذة وذلك عام 2013، وكان عدد الأساتذة النساء بلغ 3226 أستاذة عام 2003 أي ما نسبته 28.8%[35]. وكان قد قُدر عدد الناشطين اقتصاديًا من إجمالي المقيمين في لبنان بحوالى 1.362.231 فردًا (1997)، فتمثل القوى العاملة 34% من مجموع السكان، ويصل معدل النشاط الاقتصادي الإجمالي إلى 49.3% من مجمل السكان في فئات العمر المنتجة اقتصاديًا ما قبل 15-64 عامًا، بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخاص للنساء حوالى 14.7% عام 1997[36]. على الرغم من ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي مقارنة بالعام 1970 إذ كانت تبلغ نسبة النشاط الاقتصادي للنساء 9.5%، ما زالت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تعدّ ضعيفة جدًا، وبلغ معدل النشاط الاقتصادي لفئات الأعمار من 15-64 سنة 21.7% للنساء، و77.3% للرجال[37]، وتبرز فروقات جغرافية في نسبة النشاط الاقتصادي للنساء والرجال على حدٍ سواء، وتبدو الفروقات الجغرافية أقوى لدى مشاركة النساء عنها لدى مشاركة الرجال في النشاط الاقتصادي، فمعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لدى النساء يرتفع إلى 25.7% في بيروت، مقابل 8% في البقاع، أما لدى الرجال فإن معدل النشاط يبلغ أعلى مستوياته في جبل لبنان (ما عدا الضواحي) مسجلًا 57%، في حين يبلغ أدنى

مستوياته في لبنان الشمالي عند حدود 50%[38]. وتساهم المرأة بشكل أساسي في الأنشطة الزراعية والاقتصادية الريفية في البلدان النامية، ويختلف دورها إختلافًا كبيرًا من منطقة وأخرى نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في قطاع الزراعة. وكثيرًا ما تتكفل المرأة العاملة بإعالة أسرتها، وتتبع طرقًا وأساليب معينة لكسب العيش، فهي تعمل كمزارعة في مزرعتها الخاصة أو دون مقابل في مزرعة أسرتها، ويتمثل دورها في إنتاج المحاصيل الزراعية، وتجهيز الطعام، والعناية بالحيوانات، وجلب الماء، والعمل بالتجارة والتسويق. ووفقًا للدراسات فإن النساء يمثلن 43% من القوى الزراعية في البلدان النامية، كما تصل نسبة النساء العاملات في الزراعة إلى ما يقارب 50% في أفريقيا وشرق وجنوب شرق اسيا والصحراء الكبرى، و20% في امريكا اللاتينية[39].

بلغ عدد العلامات في الزراعة في لبنان 5% من إجمالي النساء العاملات، وتختلف نسبة العاملات في هذا القطاع بحسب المناطق، حيث تعمل نسبة أكبر من النساء في القطاع الزراعي في محافظة البقاع (21%) من اجمالي النساء العاملات في الزراعة، ثم محافظة الشمال (17.2%)، ولبنان الجنوبي (17%)، في حين يكاد ينعدم وجود عاملات زراعيات في مناطق بيروت والضواحي وجبل لبنان، وقد انخفضت نسبة العاملات في القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة المنصرمة إذ كانت توازي حوالى 26% من إجمالي العاملات في العام 1970 (مقابل 5% في العام 1997). إن هذا الإنحسار هو نتيجة لتطور ظاهرة التمدين وتراجع دور الزراعة عمومًا، إضافةً إلى احتمال النقص في التصريح عن عمالة النساء في القطاع الزراعي في العام 1997[40].

ترتفع نسبة النساء العاملات في الوظائف الإدارية حتى تقارب أحيانًا نسبة الرجال (50%)، وفي فئات الاختصاصيين (45%). بينت بعض الدراسات الأخرى أن غالبية اليد العاملة النسائية تتركز في قطاع الاختصاصيين والمهن الوسطى (25.8%) وتشكل المعلمات غالبية العاملات في قطاع الاختصاصيين (62.6%)، وتتضمن هذه المجموعة العاملات في الحقوق والمكتبات وعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية والسياسية، بالإضافة إلى الممرضات والطبيبات والعاملات في القطاع الصحي، ومن ناحية أخرى أن 44% من العاملات في المهن الوسطى يعملن في القطاع التربوي، بينما الأخريات هن بائعات وموظفات إداريات. أدت عوامل عدة في الربع القرن المنصرم إلى تحسن نسبة النساء من بين العاملين كمدراء أو كوادر عليا، إذا كانت هذه النسبة تمثل 3.2% في العام 1970، وارتفعت إلى 5.8% في العام 1996، كذلك ارتفعت نسبة العاملات في قطاع التربية والتعليم من 51.7% في العام 1970 إلى 68.8 في العام 1996، يذكر أن غالبية النساء تشغل وظائف دائمة (89.7% من العاملات) مقابل 80.3% من العاملين الرجال، وتبقى نسبة العاملات

الموسميات أقل من مثيلها للرجال (4.3% للنساء مقابل 6.3% للرجال)، وتشغل نسبة 6% من النساء في الوظائف المنقطعة[41].

بالنسبة إلى دور المرأة في القوى المسلحة، أكد قائد الجيش العماد جوزف عون: "أنه لطالما كان للمرأة دور فاعل في الجيوش على مرّ العصور، وفي الجيش اللبناني ايضًا لها دور أساسي في مهمة الدفاع الوطني، وهي موجودة في قطاعات الإدارة واللوجستية والطبابة والشرطة العسكرية والمخابرات... وقد أثبتت التجارب نجاحها في تحقيق إنجازات مهمة، نحن نتطلع إلى تعزيز هذا الدور وصولًا إلى مشاركتها في صفوف القوات المسلحة"[42].

- **خاتمة:**

تعرضت المرأة للظلم على امتداد التاريخ وفي شتى المجتمعات، وهذا ناجم عن جهل البشر، وطبيعة الإنسان الجاهل هي أنه حينما لا يكون هناك إجبار وقهر خارجي، أو لا يكون هنالك في داخله – وهذا نادر جدًا – إيمان قوي وجلي وصريح، ولا يكون ثمة في الخارج قانون- أي سيف القانون وهراوته – فعادة ما يتسلط القوي على الضعيف، وللأسف كان هناك على مرّ التاريخ، نوع من الظلم التاريخي ضد المرأة، وهو على الأغلب بسبب أنهم لم يعرفوا قدر المرأة ومكانتها. يجب أن تكتسب المرأة منزلتها الحقيقية، وينبغي أن لا يطالها أي ظلم بسبب كونها امرأة هذا شيء سيء جدًا، سواء الظلم الذي مورس ضد المرأة وكان اسمه ظلمًا، أو الظلم الذي لم يكن اسمه ظلمًا لكنه في الحقيقة ظلم، كدفع المرأة نحو التبرج والنزعة الاستهلاكية والتجمل العبثي والتكاليف الباهظة وتحويلها إلى أداة استهلاك. هذا الظلم كبير ضد المرأة، وربما أمكن القول إنه ما من ظلم فوق هذا الظلم، لأنه يصرفها عن مبادئها وأهدافها التكاملية، ويلهيها بأشياء جد صغيرة وحقيرة.

من منطلق أن قضية المرأة هي قضية مجتمعية، فأنه لا يمكن إحداث أي تقدم فيها إلا بتقدم المجتمع ككل وتوافر شروط اجتماعية واقتصادية وسياسية من أهمها: التنمية، والحرية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الانسان. إن مشاركة المرأة في الحياة بمختلف مناحيها، تصبح ضرورة وغاية في الوقت نفسه، كونها تمثل نصف المجتمع، وإشراكها في عمليات صنع القرار السياسي، لا يزال محدودًا، إذا تفتقر إلى التمثيل المتكافئ القائم على التوزان سواء في كيان الحكومات، أو في المؤسسات التمثيلية وضعف مشاركتها في السلطة التنفيذية، ولا تقتصر هذه الإشكاليات على التمثيل في مواقع اتخاذ القرار الحكومية، بل تمتد إلى منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

ما زالت الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاعلامية هي نفسها التي تعيق وصول المرأة إلى مواقع إصدار القرار، وأصبحت ثابتًا في تدني مستوى التمثيل أحيانًا والغياب الكليّ أحيانًا أخرى، إذًا فضرورة تمكين المرأة من حقوقها، وتفعيل قدراتها بشكل كبير ايجابية وانتاجية هو موضوع متفق عليه عند الأغلبية،

ودواعيه لا تكمن فقط في المجتمعات الإسلامية والعربية، كما يروج لذلك الكثيرون، لكن أيضًا في الدول التي قطعت شوطًا هائلًا في التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الغرب لا تزال تعاني من مشاكل جمة وأزمات مستحكمة، برغم انجازات "تحريرها" وتمكينها ولم تكتفِ المرأة بمجرد إثبات وجودها في كافة المجالات، لكنها ظهرت أيضًا في المجال السياسي، وفي الحياة السياسية، فأصبح دور المرأة في أي مجتمع حقيقة ولا يجب أن ننكرها، ومع ذلك تواجه المرأة في العديد من المجتمعات معوقات كثيرة مما جعل من دورها دورًا تمثيليًّا فقط دون ما تحاول أن تثبت ذاتها وكفاءتها فعليًا ورغمًا عن ذلك زاد دور المرأة وأخذ يتطور ويظهر عامًا بعد عام ورأينا دورًا أكثر فعالية للمرأة في الدول المختلفة حتى وإن كان بسيطًا.

***

الهوامش:

---

* **يُعدّ أطروحة دكتوراه في التاريخ – المعهد العالي للدكتوراه – الجامعة اللبنانية**

1- Evelyne Sullerot: Histoire et sociologie du travail Féminine, E Gonthier paris 1968 p: 45

2- مصطفى الخشاب: "دراسات في الاجتماع العائلي"، دار النهضة العربية، بيروت 1981، ص: 133

3- هيفاء الكبرة: "المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية"، دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سوريا، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1987، ص: 30

4- Evelyne sullerot: op. cit.p: 50

5- مصطفى الخشاب: مرجع سابق، ص: 142

6- Evelyne sullerot: op. cit.p: 55

7- سورة التوبة، الآية (71)

8- سورة النساء، الآية (32)

9- الجمهورية اللبنانية، منظمة الأمم المتحدة، المرأة والرجل في لبنان، صورة إحصائية، 2000، دون دار نشر، ص: 20

10- زحلة الفتاة، العدد 3867 تاريخ 24 حزيران 1967

- الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، المجموعة الاحصائية العام 1972، ص: 53

11- الجمهورية اللبنانية، مديرية الإحصاء المركزي، القوى العاملة في لبنان، المجلد الثاني، بيروت 1972.

12- الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الإجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، undp الخصائص السكانية والواقع الاجتماعي والاقتصادي – لبنان، الكتاب رقم 27، طبعة أولى، 2001، ص 50

3- مجلة شؤون جنوبية، تحقيق بعنوان "المرأة حقها علينا"، تاريخ 30\10\2015

13- المرأة والرجل في لبنان "صورة إحصائية (2000)..."، مرجع سابق، ص: 45

14- المرجع السابق نفسه، ص: 47

15- المرجع السابق نفسه

16- الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي المجموعة الاحصائية لعام 1963، ص: 264-265

17- المجموعة الإحصائية للعام 1971، ص: 455- 459-463

18- المرأة والرجل، مرجع سابق، ص: 50

19- المرجع نفسه: ص: 52-53

20- مجلة الرأي، مقال بعنوان: دور المرأة في التنمية، للكاتبة صباح المدني، نشر بتاريخ 10\3\2011

21- كاترين ضاهر، مجلة النداء – العدد 307 تاريخ 30\1\2017. مقال بعنوان: دور المرأة اللبنانية في التركيبة السياسية. تغير لا يذكر

22- مجلة زحلة الفتاة، العدد: 306 تاريخ 10 تشرين الثاني 1951

23- محمد مراد: الانتخابات النيابية في لبنان، 1920 – 2009/ منشورات الجامعة اللبنانية – قسم الدراسات التاريخية 53، بيروت 2013، ص:171

24- مجلة النداء، مرجع سابق

25- النص الكامل لقانون 24 نيسان 1957 نشر في الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية العدد 18 تاريخ 25 نيسان 1957

26- مجلة النداء، مرجع سابق

27- المرجع السابق نفسه

28- مجلة الشرق الأوسط، العدد 14345 تاريخ 8 آذار 2018

29- مجلة المستقبل تاريخ 18\4\2018.

30- المرأة والرجل، مرجع سابق، ص: 91.

31- ناجي طويل: تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة الريفية في البقاع الأوسط (1943- 1975) رسالة أعدت لنيل شهادة دبلوم دراسات عليا في التاريخ، اشراف الدكتور عبد الله سعيد، بيروت 2005- 2006، ص: 155.

32- الوكالة الوطنية للإعلام، تحقيق لسهام حبشي، حول حضور المرأة ودورها في المجالس البلدية الكسروانية، تاريخ 10 نيسان 2018.

33- ناجي طويل، مرجع سابق، ص: 147.

34 – ناجي طويل: المرجع نفسة، ص: 148.

35- مجلة شؤون جنوبية، مرجع سابق.

36- المرأة والرجل في لبنان، مرجع سابق، ص:71.

37- وزارة الشؤون الاجتماعية، الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي، مصدر سابق، ص:87.

38- المرأة والرجل، مرجع سابق، ص:572.

39- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (F A O)، حالة الأغذية والزراعة، 2017، ص:7.

3- المرأة والرجل في لبنان، مرجع سابق، ص: 79 – 81.

41- المرأة والرجل، المرجع السابق نفسه، ص: 82 – 83.

42- مجلة الجيش اللبناني، عدد خاص، مرفق بالعدد رقم 393 – آذار 2018 ص: 5.

من أعلام الغناء العربي - صباح

